الصباح الاقتصادية
12
العدد 2571 - السنة التاسعة
الخميس 20 ذي الحجة 1437 - الموافق 22 سبتمبر 2016
Thursday 22 September 2016 - No.2571 - 9th Year

القطاعات النفطية سجلت تراجعا بـ 46.2 في المئة

«المركزي»: تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 25.9 في المئة عام 2015

- نمو أعداد القوى العاملة بلغ نحو 4.8 في المئة خلال عام 2015 وارتفع معدل العاملة الكويتية لـ 3.2 في المئة
- مطالب البنوك المحلية على «المركزي» انخفضت لـ 4695.8 مليون دينار في نهاية 2015
- إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة بلغ نحو 153.7 مليون دينار
- الفائض المحقق في الميزان السلعي شهد تراجعا بقيمة 13639.7 مليون دينار وتراجع فائض الحساب الجاري بـ 13682 مليون دينار

بنك الكويت المركزي

قال بنك الكويت المركزي ان قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية للكويت لعام 2015 بلغت نحو 34314,6 مليون دينار بتراجع بلغت نسبته 25,9 في المئة مقارنة ب 2014.

واعلن بنك الكويت المركزي امس الاربعاء عن صدور تقريره الاقتصادي لعام 2015 وذلك بعد ما نشرت الإدارة المركزية للاحصاء بيانات الناتج المحلي الإجمالي في يوليو الماضي مبينا ان التقرير اظهر ان قيمة الناتج المحلي بالاسعار الجارية للقطاعات غير النفطية زادت بنسبة 3 في المئة في عام 2015 في حين سجلت قيمة ذلك الناتج للقطاعات النفطية تراجعا بنسبة 46,2 في المئة.

واضاف بنك الكويت المركزي ان التقرير الذي يمثل الاصدار (44) ضمن سلسلة التقرير الاقتصادية التي يحرص على اعدادها بصفة سنوية منتظمة يتضمن أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة المتعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت خلال العام المذكور مشيرا الى انه اصدر ايضا لأول مرة ملحقا يلخص أبرز المؤشرات الاقتصادية الواردة في التقرير الإقتصادي لعام 2015.

وبين البنك المركزي ان التقرير الاقتصادي لعام 2015 ينطوي على ستة أجزاء رئيسية بحيث يتناول كل منها موضوعا رئيسيا بالقدر المناسب من التفصيل حيث يستهل التقرير الاقتصادي في جزئه الأول بتناول الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام 2015 وذلك من واقع البيانات والإحصاءات المتاحة عن كل من الحسابات القومية والأسعار المحلية والسكان والقوى العاملة.

وقال المركزي انه في هذا الإطار تشير الإحصاءات المتوافرة إلى زيادة قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاعات غير النفطية خلال عام 2015 بنسبة 3 في المئة في حين سجلت قيمة ذلك الناتج للقطاعات النفطية تراجعا بنسبة 46,2 في المئة لتكون محصلة ذلك أن بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2015 نحو 34314,6 مليون دينار بتراجع بلغت نسبته 25,9 في المئة مقارنة بعام 2014.

واضاف (المركزي) في تقريره الاقتصادي ان معدل التضخم السنوي مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في الكويت بلغ نحو 3,2 في المئة خلال عام 2015 مقابل نحو 2,9 في المئة خلال العام السابق مبينا ان الإحصاءات المتوافرة تشير أيضا إلى تباطؤ معدل نمو أعداد السكان الكويتيين ليبلغ نحو 2,5 في المئة خلال عام 2015 في حين ارتفع معدل نمو اعداد السكان غير الكويتيين ليبلغ نحو 1,4 في المئة خلال العام المذكور.

واشار الى ان معدل نمو جملة اعداد القوى العاملة في دولة الكويت بلغ نحو 4,8 في المئة خلال عام 2015 وارتفع معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية خلال عام 2015 ليبلغ نحو 3,2 في المئة.

واوضح بنك الكويت المركزي ان التقرير الاقتصادي يستعرض في الجزء الثاني منه التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط (المركزي) في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية وذلك من خلال عرض اهم التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام 2015 إضافة إلى ابرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية خلال العام المذكور.

وقال البنك المركزي انه في هذه الصدد اشارت البيانات إلى استمرار محافظة سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية على استقراره النسبي خلال عام 2015 وذلك في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات اهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت.

واضاف المركزي ان وتيرة النمو في كل من عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) تباطأت لتبلغ ما نسبته 2,1 في المئة بنهاية عام 2015 وارصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية خلال العام المذكور لتبلغ ما نسبته 3,1 في المئة في نهاية عام 2015.

وذكر ان جهود (المركزي) تواصلت في تنقيم مستويات السيولة المحلية خلال عام 2015 من خلال استخدام ادوات السياسة النقدية المتاحة لديه ومن ابرزها نظام قبول الودائع من البنوك المحلية بالإضافة إلى سندات (المركزي) وإدارة إصدارات ادوات الدين العام نيابة عن وزارة المالية.

واوضح البنك المركزي ان رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي شهد انخفاضا ملحوظا بلغت نسبته 18,7 في المئة ليصل ذلك الرصيد إلى نحو 4695,8 مليون دينار في نهاية عام 2015.

وفي مجال الجهود الرقابية والإشرافية التي يقوم بها على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي والرامية إلى تعزيز متانة الأوضاع لوحدات ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي قال المركزي انه واصل جهوده خلال عام 2015 من خلال إصدار ومتابعة تنفيذ توجيهاته المرتبطة بالتعليمات الرقابية.

واضاف ان من ابرزه هذه الجهود ما يتعلق بتطبيق أحدث المعايير الرقابية والمصرفية الصادرة عن لجنة بازل والمعروفة بحزمة إصلاحات بازل (3) وذلك بهدف تحسين جودة رأس المال وزيادة نسبة رأس المال الرقابي وتحسين مستوى إدارة المخاطر وذلك بما يعزز قدرة البنوك على امتصاص الخسائر وزيادة قدرتها على مواجهة الصدمات فضلا عن إدخال تعديلات اساسية في مجال تعزيز الإفصاح والشفافية.

وذكرا انه اصدر في هذا السياق تعليمات دليل حماية عملاء البنوك وذلك في ضوء تزايد الاهتمام خلال السنوات الأخيرة بموضوع حماية المستهلكين في مجال الخدمات المالية لا سيما مع التوسع المطرد في الخدمات الإلكترونية وتزايد فرص نقل المخاطر إلى العملاء في مختلف القطاعات.

وبين المركزي ان التقرير يتابع في الجزء الثالث منه تطور المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي في ضوء ما تبرزه البيانات المالية المجمّعة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي من بنوك محلية وشركات تمويل وشركات الصرافة.

وفي هذا الاطار اوضح المركزي ان إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية بلغ نحو 58595,7 مليون دينار في نهاية عام 2015 محققا بذلك نموا معدله نحو 5,7 في المئة مقارنة بمستواه خلال العام السابق كما بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية ما قيمته نحو 9827,5 مليون دينار بنهاية عام 2015 بتراجع بلغت نسبته 6,1 في المئة عن مستواه في نهاية عام 2014.

واشار الى ان إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته بلغ نحو 153,7 مليون دينار في نهاية عام 2015 بانخفاض بلغت نسبته 0,1 في المئة عن مستواه في نهاية العام السابق.

ولفت المركزي الى ان الجزء الرابع من التقرير يتناول تطورات أوضاع المالية العامة للدولة حيث سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية 2015/14 فائضا فعليا بلغت قيمته نحو 3510,5 مليون دينار وبما يمثل تراجعا ملحوظا نسبته 72,8 في المئة مقارنة بالسنة المالية السابقة وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وقال المركزي ان الجزء الخامس من التقرير يستعرض تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات الكويت خلال عام 2015.

واضاف ان الفائض المحقق في الميزان السلعي شهد تراجعا خلال عام 2015 بما قيمته 13639,7 مليون دينار ونسبته 61,8 في المئة في حين تراجع فائض الحساب الجاري بما قيمته 13682 مليون دينار ونسبته 88,4 في المئة ومحصلة لذلك حقق الوضع الكلي لميزان المدفوعات لعام 2015 عجزا كليا بلغت قيمته نحو 885,9 مليون دينار.

ولفت المركزي الى ان الجزء السادس والأخير من التقرير الاقتصادي رصد تطورات النشاط في أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام 2015 وذلك من خلال مؤشرات التداول الرئيسية وحركة الأسعار والعوامل المؤثرة في أداء ذلك السوق.

وقال المركزي انه في هذا الاطار اقفل المؤشر العام للأسعار في سوق الكويت للأوراق المالية على انخفاض بنسبة 14,09 في المئة في نهاية عام 2015 مقارنة بإقفال عام 2014 كما سجّل المؤشر الوزني للسوق تراجعا بنحو 13,03 في المئة في نهاية عام 2015 مقارنة بإقفال عام 2014.

واشار بنك الكويت المركزي انه بالإمكان الحصول على نسخة من التقرير الاقتصادي لعام 2015 من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت (www.cbk.gov.kw).

الصندوق الكويتي للتنمية يقيم ورشة حول آليات عمله بتونس

الوفد الكويتي يضم كلا من الدكتور محمد صادقي وأحمد التميمي من الصندوق الكويتي للتنمية والسكرتير الثاني بسفارة دولة الكويت لدى تونس عبد الرحمن الديحاني

اقام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بالتعاون مع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي التونسية اليوم الأربعاء ورشة عمل حول آليات عمله واجراءات منح القروض ومتابعة المشاريع التنموية «في بادرة هي الأولى من نوعها ستعمم قريبا على العديد من الدول العربية».

وقال المستشار الهندسي بالصندوق الدكتور محمد صادقي في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إنه بناء على طلب من وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بتونس اقام الصندوق الكويتي ورشة عمل شرح خلالها آليات عمله وإجراءات منح القروض والمعايير الفنية للمشاريع التي يقدمها للمستفيدين من تمويلاته.

وأضاف أن الصندوق الكويتي ينشط في 104 دول وقد مكنه هذا الانتشار الواسع من كسب خبرات وكفاءات عالية الجودة فيما يتعلق بدراسة وتمويل وتنفيذ المشاريع التنموية خاصة تلك الموجهة نحو التكتلات العمرانية والبشرية كإمدادات المياه الصالحة للشرب والغاز وتهيئة وإنشاء السدود وغيرها.

وأكد صادقي أن هذه الورشة التي تعقد بتونس هي الأولى من نوعها حيث يقوم الصندوق الكويتي بتعريف المقترضين منه والمستفيدين المحتملين من تمويلاته بكافة آليات عمله وإجراءاته المصرفية والهندسية وغيرها ما سيساهم بالضرورة في التسريع في تنفيذ المشاريع التنموية.

وشدد على أن «هذه الورشة تمثل تجربة ناجحة سيتم تعميمها مستقبلا على العديد من الدول العربية» مشيرا إلى أنه تم اختيار تونس لإقامة الورشة لعمق العلاقات بين صندوق التنمية وهذا البلد العربي التي تمتد لعشرات السنوات مول خلالها العديد من المشاريع التنموية ذات الأثر الإيجابي على الأوضاع الاجتماعية للشعب التونسي.

وأوضح أن الورشة أقيمت بمشاركة عدة أطراف من بينها الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وشركة الكهرباء مؤكدا أنها «تأتي في ظرف دقيق تشهد تونس فيه أزمة اقتصادية وقبيل أشهر من عقد مؤتمر دولي لدعم الاقتصاد والاستثمار بتونس والمقرر في شهر نوفمبر المقبل ما يتيح الفرصة أمام عدة جهات تونسية للتعرف على الفرص التمويلية التي يطرحها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية».

يذكر أن الصندوق الكويتي للتنمية كان قد وقع مع تونس في شهر يوليو الماضي اتفاقية قرض بقيمة 22 مليون دينار كويتي (الدولار الأمريكي يعادل 0,301 دينار) لدعم شبكات توزيع المياه وتطوير منظومات مياه الشرب فيما تعود أولى اتفاقيات التمويل بين الجانبين إلى العام 1963 حيث مول الصندوق خلال العقود الثلاث الماضية نحو 33 مشروعا بتونس بقيمة 172,975 مليون دينار كويتي.

وضم الوفد الكويتي خلال ورشة العمل بالإضافة إلى الدكتور صادقي كلا من أحمد التميمي من الإدارة المصرفية بالصندوق والسكرتير الثاني بسفارة دولة الكويت لدى تونس عبد الرحمن الديحاني.

اقتصاديان كويتيان: تطبيق قواعد الحوكمة يصب في صالح مساهمي الشركات

هيئة أسواق المال

قال اقتصاديان كويتيان أمس الأربعاء إن التزام 203 شركات مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) بتقديم تقارير الحوكمة يصب في صالح مساهمي الشركات.

وراى الاقتصاديان في لقاءين متفرقين مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن تخلف نحو 13 في المئة من الشركات عن قواعد الحوكمة التي اقرتها اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال قد يعود لعثرات حول التكلفة المالية للالتزام بهذه الضوابط.

وقال مدير عام شركة (مينا) للاستشارات الاقتصادية والادارية عدنان الدليمي ل(كونا) إن تطبيق قواعد الحوكمة مفيدة ويأتي في اطار الاهداف التي اسست من اجلها هيئة أسواق المال علاوة على حماية مدخرات مساهمي الشركات والبحث عن الإدارات الرشيدة للشركات المدرجة عبر تطبيقها المعايير والاشتراطات الصحيحة.

واضاف الدليمي أن الشركات ال30 المتبقية والتي تلتزم بتقديم التقارير سينظر لها بكل حالة على حدة حيث سيكون لها معاملة خاصة لمعرفة الأسباب التي ادت الى عدم التزامها وكذلك توضيح الصعوبات التي تواجهها في تطبيق قواعد الحوكمة.

وذكر أن قواعد الحوكمة تتضمن 12 بندا ومن الممكن أن تكون هناك شركات قد لا ترغب في تطبيقها وتريد الانسحاب أو تحتاج إلى فترة أكبر للمواكبة.

وأشار إلى حرص الهيئة على البحث عن ما يفيد مصالح مساهمي الشركات المدرجة مشيدا برفضها انسحاب احدى الشركات بعد ان اعترضت مجموعة من المساهمين على طلب إدارة الشركة الانسحاب من السوق والالتزام بمبادىء وتطبيق قواعد الحوكمة.

وافاد بانه على الرغم من كلفة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة الا انها تظل آمنة ما يشير إلى صحة هذه الأمور التي تصب في الصالح العام.

من جهته اكد مستشار مجلس الإدارة في شركة (ارزاق كابيتال) صلاح السلطان ضرورة تطبيق معايير الحوكمة للشركات لأنها تعطي معلومات اكثر وشفافية لعموم المساهمين كما أنها متبعة في معظم أسواق المال لما تحمله من ايجابيات.

واضاف السلطان ان تطبيق الحوكمة يضمن الاداء المربح للشركات وقض الاشتباكات بين الملكية والإدارة علاوة على تنظيم العمل وتوفير مناخ موات لإدارة الاستثمارات بأفضل الطرق وتعظيم العوائد المالية وهو الطريق المستقيم للادارة الرشيدة.

وتوقع مضي الشركات التي لم تطبق هذه المعايير قدما لتذليل كافة العقبات التي تعترض عملها من خلال حلول جذرية تعطيها الفرصة للالتزام بقرارات هيئة أسواق المال في هذا الشأن بما يجعل السوق اكثر شفافية.

وكانت هيئة اسواق المال الكويتية اعلنت امس الثلاثاء التزام 203 شركات بتقديم تقارير الحوكمة خلال المهلة القانونية من اجمالي 233 شركة معنية بتطبيق الحوكمة اي بمعدل التزام تخطى 87 في المئة.

وأهابت الهيئة بجميع الشركات المعنية الالتزام التام وتطبيق تعليماتها بشأن حوكمة الشركات ليس استجابة للقانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وحسب بل لما يحمله هذا الالتزام من فوائد للشركة ومساهميها على حد سواء.